الأمم المتحدة S/2019/322

مجلس الأمن

Distr.: General
16 April 2019
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ – طلب إليَّ مجلس الأمن، في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، أن أقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ تقريرا عن مساعيَي الحميدة وعن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج. وفي ذلك القرار، حث المجلس أيضا الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي لهذه المفاوضات بما يفضي إلى تسوية في المستقبل المنظور، وأن يجددوا إرادتهم السياسية والتزامهم بالتوصل إلى تسوية تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢ – ويركز هذا التقرير على ما استجد من تطورات في الفترة من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، حيث يقدم معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثَتي للمساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص بشأن قبرص، إليزابيث سبيهار. ويقدم أيضا معلومات مستوفاة عن المشاورات التي تجريها بالنيابة عني المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت.

ثانيا – المعلومات الأساسية والسياق

٣ – في تقريري الأخير عن بعثَتي للمساعي الحميدة (S/2018/919)، ذكرتُ، بناءً على المشاورات الأولية التي أجرتها السيدة لوت مع الطرفين في المؤتمر المعني بقبرص، أنني أعتقد أن آفاق التوصل إلى تسوية شاملة بين الطائفتين لا تزال قائمة. غير أنني لاحظت أيضا أن آفاق عملية سرمدية لا نتائج لها هو أمر وراءنا، وأن هناك توافقا واسع النطاق في الآراء على أن الوضع القائم لا يمكن أن يظل على ما هو عليه. وفي هذا الصدد، أبديتُ اعتزامي أن أطلب إلى السيدة لوت أن تواصل مباحثاتها لقياس مدى التقارب الفعلي بين الجانبين بشأن المسائل الرئيسية ومدى استعدادهما لإدراج مقترحات جديدة. وأشرتُ أيضا إلى أنه قبل استئناف مفاوضات شاملة، ينبغي أن يتفق الجانبان على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي يفضي إلى تسوية ممكنة عن طريق المفاوضات لمسألة قبرص.

٤ – وعلى عكس الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي لم تُعقد خلالها أية اجتماعات بين زعيما الطائفتين، طلب زعيم القبارصة اليونانيين، نيكوس أناستاسيأديس، وزعيم القبارصة الأتراك، مصطفى أقينجي، عقد اجتماعين برعاية نائبة مستشاري الخاص، الأول في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

الرجاء إعادة استعمال الورق

والآخر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وقد مثَّل الاجتماعان فرصتَين نادرتين للزعيمين لتبادل وجهات نظرهما مباشرةً بشأن آفاق المستقبل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي يفضي إلى مفاوضات مجدية تروم تحقيق النتائج. وأسفر الاجتماعان أيضا عن صدور إعلانات بشأن عدد من التدابير الهامة لبناء الثقة، ظل بعضها معلقا منذ أيار/مايو ٢٠١٥، إضافةً إلى التزامات أخرى وجهود بناء الثقة.

٥ - وقد أهاب مجلس الأمن بالزعيمين، في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، القيام بتحسين الجو العام للتفاوض، بطرق تشمل تهيئ الطائفتين للتسوية عن طريق توجيه رسائل للجمهور تكون بناءة ومنسجمة بقدر أكبر. فقد أشارت استطلاعات للرأي العام اشتركت في إجرائها في أواخر عام ٢٠١٨ شركات متخصصة في دراسة السوق من الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، إلى أن أغلبية كبيرة في كلتا الطائفتين تشعر بأنها لا تعلم إلا القليل النادر أو لا تعلم أي شيء بتاتا عن ماهية خطة التسوية. غير أن أغلبيةً في صفوف كلتا الطائفتين أعربت عن رغبتها في التسوية وعن تخوفها من تداعيات استمرار الوضع القائم على ما هو عليه لأجل مطوَّل، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالتكاليف والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باستمرار عدم التوصل إلى تسوية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد نقاش عام بشأن مسائل موضوعية ذات صلة بالمفاوضات وبشأن المشاورات الجارية، أسهم في تشكيل ملامحها إلى حد كبير تضارب الروايات عن البيانات الرسمية التي تصدر عن الجانبين. ونتيجةً لذلك، لم يسهم النقاش في تحسين الأجواء التي تكتنف العملية السياسية ولا في الاستفادة من استمرار رغبة كلتا الطائفتين في التسوية، أو تبديد التخوف المرتبط بتداعيات استمرار الوضع القائم على ما هو عليه لأجل مطوَّل. وقد ازداد هذا الوضع استفحالاً، مثلما أشرت إليه في تقريري الأخير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)، بفعل نوع من التصلب في مواقف كلٍّ من الجانبين تجاه الآخر وبما لاحظَته قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من زيادة في انتهاكات الوضع العسكري القائم على امتداد خطَّي وقف إطلاق النار. وسيُقدَّم أحدث ما يستجد من معلومات عن الحالة في المنطقة العازلة وعلى امتدادها إلى مجلس الأمن في تقريري المقبل عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المقرر أن يصدر في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم ينجح الجانبان عموماً في تبديد التشكّك السائد بين الجمهور في وجود الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة من خلال عملية مجدية تروم تحقيق النتائج. ويبدو أن الغموض المستمر الذي يكتنف مستقبل عملية السلام يثني كلتا الطائفتين عن المشاركة في الحياة السياسية، على الرغم من أن استطلاعات الرأي أظهرت رغبتهما في مزيد من الانخراط والمشاركة. وينطوي هذا الغموض أيضا على مخاطر إضعاف الإيمان بآفاق إعادة التوحيد في أوساط الطائفتين.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطُلع بعدة مبادرات هامة بين الطائفتين على صعيدَي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وحافظ الزعماء الدينيون في قبرص على التزاماتهم في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص، برعاية من سفارة السويد. ففي يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نظم المسار، بالتعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نشاطا تدريبيا عن حرية الدين أو المعتقد في نيقوسيا لقادة وممثلي الطوائف الدينية في قبرص. ونُظِّمت أيضا حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه الاهتمام إلى حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، تُظهر وحدة أفراد الطوائف الدينية في قبرص، تضمنت رسائل لمكافحة

العنف ضد النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك، عقد زعماء وممثلو الأحزاب السياسية للقبارصة الأتراك والأتراك القبارصة اليونانيين اجتماعات متكررة برعاية سفارة سلوفاكيا، وعلى صعيد ثنائي أيضا، نظّموا في إطارها لقاءات مفتوحة على جانبي الجزيرة من أجل تشجيع الحوار والتفاهم بين طائفيتهما. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، نظّمت مبادرة ''قبرص موحدة'' المشتركة بين الطائفتين، بدعم من ممثليّ المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي في قبرص، حلقة نقاش مشتركة بين الطائفتين مع قادة الأحزاب من كلا الجانبين في الجزيرة لمناقشة موضوع ''إعادة التوحيد عبر الاتحاد – إعادة بناء مستقبل سلمي لقبرص''. غير أن هذه الاتصالات بين الطائفتين لا تزال محدودة من حيث العدد والنطاق.

ثالثا – حالة عملية التسوية: المشاورات

٩ – فيما يتعلق بالمشاورات التي تجري بالنيابة عني، واصلَت السيدة لوت إجراء مباحثات منفصلة مع الطرفين في المؤتمر المعني بقبرص في إطار جهودها المبذولة لتيسير الاتفاق على إطار مرجعي يكون بمثابة منطلق توافقي يفضي إلى تسوية ممكنة عن طريق المفاوضات لمسألة قبرص. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإضافةً إلى عدد من المشاورات بالهاتف ومشاورات أخرى، قامت بزيارة إلى قبرص في أربع مناسبات عقدت خلالها اجتماعات منفصلة مع السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي، كان أحدثها في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩. واجتمعت أيضا مع ممثلي الدول الضامنة، أي تركيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليونان، حيث سافرت إلى أثينا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وإلى أنقرة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، وإلى لندن في ٩ كانون الثاني/يناير و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. واجتمعت السيدة لوت أيضا بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في سياق الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا لدى المؤتمر المعني بقبرص.

١٠ – وخلال تلك المشاورات، أكدت جميع الأطراف من جديد التزامها بإيجاد سبيل للمضي قدما. إلا أنه رغم إعراب الجانبين عن التزام كل منهما بأوجه التقارب السابقة ورغبتهما في صون أوجه التقدم الذي أدى إلى المؤتمر الذي عقد في كران – مونتانا، سويسرا، منذ عامين تقريباً، فإن الجهود الرامية إلى تجسيد تلك الالتزامات والرغبات في مرجعيات تكون بمثابة أساس يُنطلق منه لاستئناف مفاوضات نهائية لم تُكلَّل بالنجاح حتى الآن. بل إن الخطاب العام الذي ساد الجزيرة في الآونة الأخيرة قد ركّز، في نبرته ومضمونه، على الاختلافات التي ما زالت تفرِّق الطائفتين، لا على المستقبل المشترك الذي يمكن أن يوحدّهما والفوائد المتوقع اكتسابها من تسوية سلمية لمشكلة قبرص نهائياً.

رابعا – حالة العملية: أنشطة بعثَتي للمساعي الحميدة

١١ – واصلَت بعثتي للمساعي الحميدة عملها بنشاط مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، والتماس آراء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وأوساط الأعمال والمحللين في كلا الجانبين بشأن التطورات السياسية والحالة الراهنة في الجزيرة وبشأن آفاق استئناف المفاوضات. وواصلت البعثة أيضا تشجيع تلك الجهات الفاعلة على المشاركة في تشكيل وتعبئة تكتل مناصر للسلام.

١٢ – وقد أتاح اجتماعا الزعيمين فرصا أساسية للجانبين لتباحُث سبل المضي قدما في عملية السلام، إضافةً إلى أنهما شكَّلا أيضا لحظات ملائمة لتعزيز جهودهما المبذولة بشأن التدابير الهامة لبناء الثقة

والاتفاقات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالمبادرات الجديدة. وأجرت نائبة مستشاري الخاص محادثات مع الزعيمين قبل اجتماعَيهما غير الرسميَين، مؤكدةً أهمية الجهود المبذولة في هذا الصدد. وعملت بعثَتي للمساعي الحميدة على نطاق واسع، بالتعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة، مع ممثلي الجانبين على المستوى التقني للتحضير للاجتماعين غير الرسميَين اللذين عقدهما الزعيمان ومتابعتهما، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة، بهدف تعزيز الحوار وبناء الثقة على نطاق أوسع.

١٣ - وظل التشكيك لدى الجانبين بشأن آفاق استئناف المحادثات سائداً في أعقاب اجتماعَي الزعيمين لشهرَي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩، اللذين عُقدا كجلسات خاصة. ورغم التقدم المحرز بشأن تدابير بناء الثقة، فثمة توقعات ضئيلة لإحراز تقدم حقيقي أو إبرام اتفاق بشأن الإطار المرجعي.

١٤ - وعلى النحو المبين في تقريري عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)، وتمشياً مع تشجيع مجلس الأمن بصورة متكررة على فتح نقاط عبور أخرى، أعلن الزعيمان افتتاح نقطتَي عبور جديدتين في ليفكا - أبليتشي/ليفكي - أبليتش وديرينيه/ديرينيا عقب اجتماعهما في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد سجّلت نقطتا العبور الجديدتين في الأشهر الأربعة الأولى منذ افتتاحهما في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أكثر من ٠٠٠ ٧٠ عملية عبور قام بها قبارصة من جانبي المنطقة العازلة، كان أغلبها من خلال معبر ديرينيه/ديرينيا، مما زاد من إجمالي المبادلات بين الطائفتين والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمناطق الواقعة على مقربة من المعبرين.

١٥ - واتخذ الزعيمان أيضا خطوات إضافية بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة ومواصلة اتخاذ مثل تلك التدابير، بما فيها التي اتُفق عليها في عام ٢٠١٥ ودعا إليها مجلس الأمن صراحةً، وكانت أحدث مرة دعا فيها إلى ذلك في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، مثل قابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة والاتصال بين شبكتي الكهرباء. وبوجه خاص، أعاد الزعيمان في اجتماعهما المعقود في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، تأكيد التزامهما بتحقيق قابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة، وقاما بالبتّ في النهج العام إزاء التنفيذ، ولا سيما من خلال اتفاقات منفصلة يبرمها المتعهّدون في الجانبين، مع مركز يكون مقره في أوروبا، لتيسير زيادة التفاعل بين الطائفتين. وعلاوة على ذلك، أعلن الزعيمان أن الاتصال بين شبكتَي الكهرباء قد تحقق. وبوجه خاص، أعلنا قرارهما بجعل الإمداد المؤقت بالكهرباء ترتيباً دائماً وبلا قيود. واعترفا أيضا بأن نقل الكهرباء سيواصل حسب الحاجة. وقد أبدت الطائفتان ترحيبهما بالإعلانين.

١٦ - وأكد الزعيمان كذلك موافقتهما على تطهير ١٨ منطقة يُشتبه في كونها مناطق خطرة، تقع ٩ مناطق منها على كل من جانبَي الجزيرة، بهدف السعي إلى إخلاء قبرص من الألغام تماما. وعلاوة على ذلك، اتفقا على تبادل الأعمال الفنية بين الجانبين. وتعمل بعثَتي للمساعي الحميدة مع كلا الجانبين، بما في ذلك عن طريق اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، لتنفيذ اتفاق الزعيمين على هذه الأخيرة. وتباحث الزعيمان أيضا احتمالات اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة.

١٧ - وفي أعقاب الاجتماع الذي عُقد في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، اتخذ الجانبان خطوات أخرى عديدة لمتابعة اتفاق الزعيمين المتعلق بتدابير بناء الثقة. وبوجه خاص، يتواصل بذل جهود مكثفة، بدعم من بعثتي للمساعي الحميدة وقوة الأمم المتحدة وبالتنسيق الوثيق مع المفوضية الأوروبية، من أجل التوصل إلى اتفاق تقني نهائي بشأن قابلية تشغيل الهواتف المحمولة، وفقا للإطار الذي اتفق عليه الزعيمان.

١٨ - واستجاب الزعيمان، في اجتماعهما المعقود في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، للنداءات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن فأعلنا قرارهما تكثيف أعمال اللجان التقنية. وإضافة إلى هذا الالتزام السياسي، قام الجانبان، في ١٠ نيسان/أبريل، بمساعدة من بعثة المساعي الحميدة وبالتشاور الوثيق مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء مرفق يموّله الاتحاد الأوروبي دعماً لأنشطة اللجان التقنية في مجال تنمية القدرات. وبصورة أكثر تحديدا، سيوفر المرفق الدعم للجهود الرامية إلى إقرار وتنفيذ حلول للمسائل التي تؤثر في الحياة اليومية للقبارصة، وإلى تعزيز قدراتهم وتحسين آثار أعمالهم وإبرازها.

١٩ - وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة، بدعم من قوة الأمم المتحدة، تيسير أعمال اللجان التقنية الاثنتي عشرة التي أنشأها الزعيمان تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار عملية السلام. وعلى غرار ما ذُكر في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، واصلت تلك اللجان أنشطتها باطراد على مر السنين، مثل اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، وحافظت غرفة الاتصالات المشتركة التابعة للجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، على وتيرة اجتماعاتها وأنشطتها. أما اللجان الأخرى فكانت أقل نشاطا من تلك أو أنها لم تعقد أي اجتماعات. وفي تطور جدير بالترحيب، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظهور بعض الدلائل على إعادة تنشيط اللجان التي كانت خاملة بعد اختتام المؤتمر المعني بقبرص، منها زيادة عدد الاجتماعات والاتصالات بين رؤساء وأعضاء اللجان والنظر في أنشطة ومشاريع إضافية والاتفاق عليها، لتحقيق أهداف منها تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها الزعيمان، رغم أن تلك اللجان ظلت تُستغل بأقل بكثير من إمكاناتها الكاملة.

٢٠ - والأعمال التي اضطلعت به اللجان التقنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير توضح بطرق ملموسة السبل التي يمكن لها بالتماسها أن تدعم قيادة الجانبين وتحقّق أنشطة مجدية لكلتا الطائفتين وتبرز فوائد المصالحة. فعلى سبيل المثال، عملت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية بشأن تدابير رئيسية لبناء الثقة، مثل الاتصال بين شبكتَي الكهرباء وقابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة، حيث بيّنت نطاق ما تتمتع به اللجان من إمكانات لدعم عملية اتخاذ القرارات السياسية العليا ولبناء الثقة. وعلى نفس المنوال، جمعت اللجنتان التقنيتان المعنيتان بالتعليم وبالثقافة طلابا ومعلمين وفنانين من الجانبين وبيّنتا قيمة الجهود المشتركة بين الطائفتين في تحقيق تفاهم متبادل وأشكال التبادل العملي بين الطائفتين. وبوجه خاص، عززت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم الجهود المبذولة لتنفيذ مشروع ''تخيل'' الذي يهدف إلى تعزيز الصلات بين تلاميذ كلتا الطائفتين من خلال التثقيف والتواصل في مجال السلام. واستُحدثت مبادرة جديدة تقضي بإجراء زيارات دراسية على نطاق الجزيرة، لتمكين الطلاب من فرص التعاون والدراسة الجماعية للتراث الثقافي والبيئات الطبيعية أمام الطلاب في جميع أنحاء قبرص. وقد أُطلقت المرحلة التجريبية من مبادرة الزيارات الدراسية، المعنونة ''التعلم من نيقوسيا''، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ في كلا جزأي مدينة نيقوسيا المسوَّرة وذلك بمشاركة ٥٠ تلميذا وثمانية معلمين من كلتا الطائفتين.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنهت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة، وهي لجنة نشطة بصفة خاصة، أعمال الصيانة للمبنيَين التاريخيَين، كنيسة القديسة آن ومسجد الدبّاغين في فاماغوستا. واجتذب احتفال بالاختتام نُظم في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩ حشدا كبيرا، ضم المقيمين في فاماغوستا وأعضاءً من الطائفة المارونية في قبرص ودبلوماسيين محليين. وأعلنت اللجنة التقنية كذلك في ٢٧ آذار/مارس أنها ستقوم بإعادة ترميم ست مقابر في قبرص تلبيةً لطلبات الطوائف الموجهة إلى اللجنة بأن تُدرج هذه

المبادرة في قائمة مشاريعها، مع التركيز على مقابر القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في شكل مشاريع تجريبية. وتستفيد المبادرتان من دعم يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل يقدمه الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وفي أعقاب الدعوة الموجهة من مجلس الأمن إلى تنشيط عمل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، اتفق الجانبان على أن تتولى اللجنة قيادة مبادرة ينصب التركيز فيها على تداخل المسائل الجنسانية مع مسألة تغير المناخ. وأخيرا، أكدت الاتصالات والاجتماعات المتزايدة التي أجرتها اللجان التقنية المعنية بالبث الإذاعي وبإدارة الأزمات وبالبيئة أن المسائل الموضوعية التي تعني الطائفتين يمكن أن تُعالج بقدر أكبر من الفعالية عبر القنوات المشتركة بين الطائفتين من قبيل اللجان التقنية.

٢٣ - وقد أشرتُ في تقريري السابق عن بعثَتي للمساعي الحميدة إلى إجراء عملية تيسّرها الأمم المتحدة لتقييم أنشطة اللجان التقنية وأساليب عملها على مدى السنوات العشر الماضية، قد يكون مفيدا في تحديد مجالات التحسين الممكنة والسبل التي يمكن من خلالها تعزيز عملها وتبسيطه. ومنذ ذلك الحين، دأبت بعثَتي للمساعي الحميدة على مواصلة هذه المبادرة مع الجانبين.

٢٤ - وفي التقرير نفسه، كرّرتُ تأكيد الحاجة إلى زيادة إشراك النساء والشباب في بناء الدعم اللازم للتسوية. فقد أدمجت الجولة الأخيرة من المفاوضات في العملية اللجنةَ التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، التي أنشأها الزعيمان في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بدور المرأة في المحادثات، فلئن كان صحيحا أن جميع المتقلِّدين للوظائف على رأس تلك العملية هم من الرجال، بمن فيهم القادة والمفاوضون من الجانبين، فإن أفرقة المفاوضين ضمت نساءً في وظائف مركزية أسهمن في تلك العملية بنشاط وبموضوعية. وشكّلت أيضا بعثَتي للمساعي الحميدة، إلى جانب قيادة قوة الأمم المتحدة، قدوة للنساء اللاتي يؤدين أدوارا حاسمة في أعمال الأمم المتحدة في قبرص، بما في ذلك تيسير المفاوضات.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، دأبت مجموعة أساسية نشيطة من النساء على تعزيز السلام والمصالحة في الجزيرة، ولكن لم توجد صلة منتظمة بين جهود المجتمع المدني وعملية التفاوض. وإضافةً إلى ضرورة إشراك مزيد من النساء في عملية السلام، بطرق منها إيجاد السبل الكفيلة بتضمينها مساهمات نساء المجتمع المدني، ما زال يتعين أيضا أن يكون مضمون الاتفاق مراعيا للاعتبارات الجنسانية في المستقبل لكفالة ظهور شواغل واحتياجات أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء.

٢٦ - وعلى غرار ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٢٤٥٣ (٢٠١٩)، بدأت بعثتي للمساعي الحميدة المضي قدما في العمل على إجراء تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتسوية يراعي الاعتبارات الجنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب التركيز على تهيئة الأوضاع لإجراء التقييم، مع إيلاء اهتمام خاص لنطاقه ومجال تركيزيه الموضوعيَين ونشر نتائجه، إضافةً إلى إشراك واستشارة أصحاب المصلحة الرئيسيين. وستُنفّذ المبادرة بالتشاور مع الجانبين والخبراء المعنيين والمجتمع المدني، بهدف زيادة فهم الفوائد والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها التوصل إلى تسوية شاملة. وعند التقييم، سيُولى الاهتمام أيضا لتأثير التسوية المتباين في النساء والرجال. وستُعمّم نتائج التقييم على الطائفتين تلبية لطلب المجلس.

خامسا – الملاحظات

٢٧ – أود التأكيد على أن الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل دائم لمشكلة قبرص تظل أولا وقبل كل شيء في أيدي الطرفين. فكما ذكرتُ سابقا، سيتطلب التوصل إلى تسوية من كل جانب أن يقبل قدرا أقل من الترضية الكاملة بشأن كل مسألة. وأشرتُ أيضا إلى أن التوصل إلى تسوية شاملة سيتيح فرصا للنمو والرخاء والثقة تم التخلي عنها بخلاف ذلك.

٢٨ – ويشكّل اتفاق السيد أناستاسياديس والسيد أقينجي على المضي قدما في عدد من تدابير بناء الثقة، التي اتُّفق على العديد منها في بداية الجولة الأخيرة من المفاوضات التي أُجريت في أيار/مايو ٢٠١٥، تطورا جديرا بالترحيب. فقد ظل التأخير الذي كاد يبلغ أربع سنوات في تنفيذ التزاماتهما في وقت سابق بهذه المسائل مصدر خلاف. وقد اقترنت هذه الخطوات بفترة هامة، حيث تتواصل الجهود المبذولة للاتفاق على الإطار المرجعي، وهي خطوات تمثل تحركا إيجابيا في عملية السلام منذ اختتام المؤتمر المعني بقبرص في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢٩ – ولئن كان ينبغي الثناء على الاتفاق الذي توصل إليه الزعيمان بشأن تدابير بناء الثقة، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل الجانبان السعي إلى إيجاد حلول، ووسائل مبتكرة، لكفالة تنفيذ تلك التدابير، ولا سيما قابلية التشغيل المتبادل للهواتف المحمولة، الذي طال انتظاره، وبالأخص في ضوء التوقعات التي أثيرت لدى الجمهور في الجانبين. وأعتقد أن تدابير بناء الثقة التي نُفّذت بالفعل، مثل فتح نقطتَي العبور الجديدتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والاتصال بين شبكتَي الكهرباء، تسهم في بناء بعض الزخم نحو تحقيق السلام والمصالحة في الجزيرة. غير أن المؤشرات الدالة على العودة إلى طاولة المفاوضات، بطرق منها الاتفاق على الإطار المرجعي، هي وحدها ما سيقدم ضمانات مقنعة بشأن الآفاق الحقيقية لعملية السلام إلى الطائفتين، وسائر الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ككل.

٣٠ – وما زلت مقتنعا بأنه إذا كان للحل أن يصبح مستداما، سيتعين أن تكون الطائفتان ملمّتين جيدا بمعالم التسوية وتبعات عدم تحقيقها. ويتطلب هذا الأمر حوارا صريحا وبنّاءً يتجاوز حدود الخطابات المؤدية إلى الاستقطاب ويركز على المنافع بالنسبة لجميع القبارصة. ولا بد من بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، وأشجع الجانبين، وبالأخص الزعيمان، على النظر في السبل التي يمكن أن يتواصل عبرها تعزيزُ الرسائل الإيجابية وزيادة الإعلام بشأن العملية والسياق العام. وسيتطلب ذلك أيضا زيادة انخراط ومشاركة الجهات الفاعلة المدنية والشباب والنساء، لبناء الثقة في الخطوات اللازمة للموافقة على اتفاق للتسوية وتنفيذه. وينبغي تسخير مزيد من الجهود للفرص المتزايدة المتاحة للتعاون بين الطائفتين والتي يمكن أن تسهم في بناء الثقة بينهما. فقد أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة وجود اهتمام بهذا التعاون في أوساط الطائفتين.

٣١ – وأرحب بتزايد أنشطة اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين وبالالتزام بتقديم الدعم إليهما. ومع ذلك، وكما ذكرتُ في تقريري المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (S/2019/37)، ما زالت هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة فيما يتعلق باللجان التقنية، التي أنشأها الزعيمان في عام ٢٠٠٨ برعاية بعثَتي للمساعي الحميدة. فرغم عدم الاتساق الذي اتسمت به أعمال عدد من هذه اللجان على مر السنين، ينبغي الاعتراف بأنها عموما لم تعمل فحسب على تحقيق هدفها الأصلي المحدد المتمثل في معالجة المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية لسكان الجزيرة، بل أسهمت أيضا في الحفاظ على الحوار بين الجانبين بشأن

المسائل الهامة، وفي تبيان الفوائد العملية التي ينطوي عليها الانخراط المشترك بين الطائفتين، بما في ذلك بالنسبة لعامة الجمهور، وفي توفير قناة يواصل عبرها الزعيمان أنشطة بناء الثقة وتنفيذ تدابير بنائها. ومن شأن زيادة تنشيط وتكثيف أعمالها، بمساندة واضحة من الزعيمين وبدعم بالموارد الكافية، أن يشكّل خطوة هامة في استغلال هذه الإمكانات فيما يعود بالفائدة على القبارصة ولكي تُكلَّل تلك الجهود بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة.

٣٢ - وفي هذا الصدد، أرحب بإعراب الجانبين عن انفتاحهما على عملية تقييم تيسّرها الأمم المتحدة بشأن أنشطة اللجان التقنية وأساليب عملها. وآمل أن يشارك الجانبان مشاركة كاملة في هذه العملية بغية تعيين سبل محددة لزيادة تحسينها واستخدامها.

٣٣ - وفيما يتعلق باستمرار التوترات التي تثيرها مسألة استغلال الهيدروكربونات، أعيد التأكيد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحواليها ينبغي أن تعود بالفائدة على الطائفتين كلتيهما، ويمكن أن تشكّل حافزا قويا على إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص.

٣٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع المحاورين الذين عملوا مع السيدة لوت لما أبدوه من تجاوب وصراحة. ففي جميع هذه اللقاءات، أعرب الطرفان عن اتفاقها الواضح على أن وقت المفاوضات التي لا نهاية لها قد مضى وأن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه. وأعادا أيضا تأكيد التزامهما بإيجاد سبيل للمضي قدما نحو التوصل إلى حل دائم تحت إشراف الأمم المتحدة، وارتأيا أن أواصل مشاركتي، من خلال جهود السيدة لوت، من أجل إيجاد سبيل يتيح استئناف المفاوضات التي من شأنها أن تفضي إلى اتفاق في المستقبل المنظور.

٣٥ - وآمل أن تفضي المشاورات الجارية إلى استئناف المفاوضات، التي يمكنني أن أكرس لها مساعيَ الحميدة بكل ثقلها بهدف التوصل إلى حل دائم لمسألة قبرص. وفي ذلك الصدد، أدعو الزعيمين وطائفتيهما والدول الضامنة وسائر الأطراف المعنية إلى الانخراط في هذه الجهود على نحو بناء وخلاّق وبشعور لازم بالإلحاح.

٣٦ - وقد ظل مجلس الأمن متسقا على مر العقود في دعمه لنظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين في ظل التمتع بالمساواة السياسية بين الطائفتين في قبرص. ولمساعدة الطرفين في التقدم نحو تحقيق هذه الرؤية، قمتُ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعرض إطار من ست نقاط للمساعدة في توضيح الاختلافات بشأن المسائل الرئيسية. وأحث الطرفين على النظر في هذه النقاط على نحو بنّاء.

٣٧ - ولئن كانت الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لم تؤت ثمارها بعد، فإني ما زال الأمل يحدوني في أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة لتخطي الاختلافات التي ما زالت قائمة. ولقد سبق أن شهدنا بصيص أمل مشرق، بما في ذلك في الإعلان المشترك الصادر في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ واستعداد الطرفين للحضور إلى كران - مونتانا في عام ٢٠١٧. غير أننا شهدنا كذلك تبدّد آمالنا. فجميع القبارصة يستحقون التزامنا ببذل قصارى جهدنا لدعم الطرفين في تحقيق الرؤية المتمثلة في أن تصبح الجزيرة موحدة تنعم بالسلام والأمن.

٣٨ - وأسلِّم بأن الدعم الواسع لآفاق عملية سرمدية لا نتائج لها هو أمر وراءنا وليس أمامنا. فهناك توافق في الآراء على أن عدم تغير الوضع القائم، أي عدم التوصل إلى تسوية لمسألة قبرص، أمر غير قابل للاستمرار. ولذلك، سأطلب إلى السيدة لوت أن تواصل المباحثات بالنيابة عني. فالطريق أمامنا يجب أن

يكون معبدا بشكل جيد، وأن يكون هناك شعور بالإلحاح والتركيز. وأحث الزعيمان والدول الضامنة على مواصلة اتصالاتهم البناءة مع السيدة لوت والتواصل فيما بينهم، حسب الاقتضاء، من أجل وضع الأساس لاستئناف المفاوضات. وسيتعين أن يقترن هذا التواصل بإحساس بالهدف وبالعزم من أجل التوصل إلى نهاية ناجحة في المستقبل المنظور.

٣٩ - وفي الختام، أتوجه بالشكر لنائبة مستشاري الخاص والأفراد العاملين في بعثة المساعي الحميدة التي أتعهدها في قبرص لتفانيهم في العمل وتحلّيهم بروح الالتزام في اضطلاعهم بالمسؤوليات التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيدة لوت لإجرائها المشاورات الموكلة إليها.